

الثقافة والهوية

2017/3/22

يتكون كل مجتمع إنساني من أفراد وجماعات لديها لغة للتفاهم والتواصل، وعادات وتقاليد وقيم مشتركة لتنظيم السلوكيات الفردية والجماعية والعلاقات الاجتماعية، ونظم وقوانين لتقنين عمليات التفاعل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المجتمع، ومعتقدات ورموز تقوم بتحديد الهويات المشتركة والانتماءات الجماعية والوطنية. وتشكل هذه الأمور غير الحسية في مجموعها أهم مكونات الثقافة الوطنية التي تميز كل مجتمع إنساني عن غيره من مجتمعات إنسانية أخرى.

جاء تكوين الثقافة عبر قرون عديدة من التفاعل الإنساني بين أفراد وجماعات عاشت في مكان واحد في ظل ظروف حياتية ومعيشية واقتصادية واحدة. ولقد جاء التفاعل الإنساني ضمن محيط بيئي أطلق عليه العلماء فيما بعد اسم "مجتمع"، حيث شمل التفاعل بين الناس تعاملهم مع البيئة الطبيعية، وتطوير وسائل التواصل بينهم، وتسخير وسائل الإنتاج لكسب متطلبات الحياة وتطويرها لرفع إنتاجية العامل والأرض وتحقيق التقدم. وهذا جعل التطور الثقافي حصيلة تفاعلات اجتماعية كثيرة بين أفراد وعائلات وعشائر وطوائف دينية مختلفة تواجدت معا في مجتمع واحد، ونتيجة لتراكم الخبرات المكتسبة من التفاعل مع البيئة الطبيعية والتكنولوجية أثناء القيام بعمليات إنتاج اقتصادية.

الانتماء الوطني هو انتماء لشعب وأرض ودولة وتاريخ ولغة مشتركة من خلال روابط ثقافية ورموز وطنية وتجارب مميزة وذاكرات تراثية تحدد مضمون الهوية الجماعية، مما يجعل الهوية ذات بعد ثقافي وسياسي وتاريخي في آن واحد. ولقد كان على هذا النوع من الانتماء أن ينتظر حتى قيام الدولة الوطنية وتبلور فلسفتها القومية، وتشكيل المكونات الرئيسية للثقافة الشعبية، والاعتراف بتلك المكونات رسميا وشعبيا كروابط جماعية ومجتمعية مشتركة، وهو ما لم يحدث إلا بعد تبلور الدولة القومية في أوروبا بدءا من أوائل القرن السادس عشر. لقد أدركت القيادة السياسية للدولة الوطنية خلال سنين نشأتها الأولى أنها كانت بحاجة لرابطة جامعة تربط أبناء الوطن الواحد بروابط مشتركة تجعلهم يشعرون بالانتماء والولاء لوطن واحد وشعب واحد ودولة مستقلة تمثلهم وتسهر على خدمتهم، وتعبر عن طموحاتهم، وقادرة على حمايتهم. وهذا قاد تلك الدولة إلى العمل على خلق رموز مشتركة، ورفع شعارات جذابة، وتطوير لغة مشتركة ساهمت في تعريف الهوية الوطنية وتحديد مكوناتها. وبالرغم من نجاح الدولة القومية عموما في فرض التجانس الثقافي داخل حدودها السياسية وعلى كافة الشعوب التي سيطرت عليها، وبلورة إطار عام للانتماء والولاء الوطني، إلا أنها فشلت في القضاء على الولاءات لأطر الانتماء الصغرى، وأهمها الولاءات الطائفية والدينية، ما جعل الثقافة الوطنية تتعرض باستمرار لتكرار الأزمات، خاصة في الدول التي تتصف بالتنوع الثقافي والديني، والتباين العقائدي، والتباين الجغرافي.

من ناحية ثانية، جاء اول التحديات للتجانس الثقافي ووحدة الهوية قبل نحو 5000 سنة بسبب اتساع نطاق التبادل التجاري بين التجمعات الزراعية، وقيام الدول بغزو غيرها بعضا، والتوسع على

حسابها، الأمر الذي جعل دور الثقافة يزداد أهمية في حياة الناس؛ فالثقافة تقوم بدور الغراء الذي يربط أعضاء المجتمع بعضهم ببعض. لذلك بدأت الثقافات تنظر إلى القوى الخارجية ليس كمصادر خطر تُهدد وجودها فحسب، وإنما أيضا كتحديات عليها أن تواجهها، وفرص يمكن استغلالها. وقد كانت الشعوب والثقافات التي نظرت إلى القوى الخارجية بوصفها تحديات وفرصاً هي الأكثر قدرة على التطور وتحقيق التقدم، فيما كانت الشعوب والثقافات التي نظرت إلى القوى الخارجية بوصفها مخاطر تهدد وجودها هي الأكثر انغلاقاً وتقوقعاً، والأقلّ قدرة على مواجهة التحديات واغتنام الفرص، ما جعلها تتخلف عن غيرها من الشعوب. نتيجة لذلك تبلورت الثقافة بوصفها قوةً تؤدي دوراً كبيراً في تشكيل المواقف الفردية والجماعية وطرق التفكير والنظرة إلى الحياة والآخر، وتقوم بتحديد الأهداف والأولويات بالنسبة للفرد والمجتمع على السواء، والتأثير في كيفية تعامل المجتمع مع التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد وجوده وتتحدى تقاليده وقيمه معتقداته. إضافة إلى ذلك، يواجه كل مجتمع تحديات تأتي في صيغة حقائق علمية ونظم حياتية، وترتيبات اجتماعية واقتصادية وأدوات تكنولوجية غير مألوفة من الصعب فهمها والاستفادة منها.

يتحدث علماء الاجتماع والسياسة في العادة عن "الثقافة الوطنية" بوصفها الأداة الأهم لتوحيد الشعوب وتمكينها من الاستحواذ على "هوية وطنية" مشتركة. ومع أن معظم الناس الذين يعيشون في دولة واحدة يشعرون بأنهم ينتمون لبلد واحد وشعب واحد، إلا أن المجتمع القبلي كان المجتمع الوحيد الذي استطاع أن يستحوذ على ثقافة واحدة ويبقى متجانساً من النواحي الاجتماعية والثقافية على مر العصور. إذ أن ظهور الملكية الخاصة للثروات وعناصر الإنتاج في عصر الزراعة قام بتعكير صفو التجانس الاجتماعي والثقافي الذي ساد حياة المجتمع القبلي وما بتعه من مجتمعات إنسانية أخرى، بمن فيها المجتمع الزراعي. ولما كانت الثروة تشكل مصدر قوة، والقوة تشكل أداة للحصول على المزيد من الثروة، فإن الملكية الخاصة للثروات والأموال وعناصر الإنتاج قادت الأثرياء إلى الشعور بأنهم يختلفون عن الفقراء من حيث القيم والمواقف والتقاليد والمركز الاجتماعي، فيما قادت الأقوياء إلى الشعور بأنهم يتميزون عن الضعفاء من حيث الذكاء وطرق التفكير والقدرة على القيادة واغتنام الفرص المتاحة. ومع انتقال المجتمعات الإنسانية من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة، فإن نطاق الفوارق الطبقيّة اتسع، وظهرت فوارق اجتماعية ثقافية واجتماعية سياسية جديدة لم تكن مألوفة أو معروفة من قبل. وفيما تقوم الفوارق الاجتماعية الاقتصادية على تفاوت مستويات الدخل والثروة، وتقوم الفوارق الاجتماعية الثقافية على تفاوت مستويات العلم وتنوع المعتقدات الدينية، فإن الفوارق الاجتماعية السياسية تقوم على تباين النظرة الفلسفية لكل من الفرد والجماعة للحياة والنفس والموقف من الآخر.

وعلى العموم، منذ أن ظهرت الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج في عصر الزراعة، لم يستطع مجتمع أن يحافظ على تجانس ثقافته او وحدتها. فالمجتمع الزراعي كان يتكون من طبقتين: طبقة الاقطاعيين الثرية التي ملكت مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية الخصبة ومصادر المياه، وقامت باستغلال الفلاحين واستعباد الكثير منهم، وطبقة الفلاحين والعمال الزراعيين الفقيرة التي ملكت القليل من الأراضي الزراعية، وكان عليها ان تعمل لدى الاقطاعيين. ومع ظهور الطبقة هذه لم تعد تقاليد وقيم وأحلام ومواقف أعضاء الطبقة الأولى متطابقة مع مثيلاتها لدى الطبقة الثانية.

ومع أنه من الممكن ان نتحدث عن إطار ثقافي واحد يجمع في داخله مكونات المجتمع الزراعي، إلا أنه لا يمكننا أن نتحدث عن ثقافة واحدة توحدهم. من ناحية ثانية، فيما تسببت الثورة الصناعية في تشكيل مجتمع صناعي جديد وثقافة جديدة، فإن تقدم عصر الصناعة وتنويع النشاطات الاقتصادية تسبب في تجزئة المجتمع هذا إلى ثلاث طبقات اجتماعية: طبقة الرأسماليين الأثرياء، والطبقة الوسطى التي لم تكن ثرية أو فقيرة، وطبقة عمال الصناعة الفقيرة؛ الأمر الذي جعل ثقافة المجتمع الصناعي تنقسم إلى ثلاث ثقافات فرعية يجمعها إطار ثقافي وطني واحد. وهذا ما جعل الهوية الوطنية لا تعتمد على الثقافة وحدها، وإنما تعتمد إما على التاريخ أو على ايدولوجية مخترعة.

د. محمد ربيع

www.yazour.com